



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة
Journal of International Economy
&
Globalization



أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات الجزائرية للمنتجات الزراعية - حالة الخضر والفواكه-

The Effect of The European partnership Agreement on The Algerian Exports of Agricultural Products - The State of Vegetables and Fruits-

أ.م.م. شيراز، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، وهران، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2020/01/16 تاريخ القبول: 2020/02/15 تاريخ النشر: 2020/03/01

الكلمات المفتاحية

الملخص

التكامل الاقتصادي؛
التجارة الخارجية؛
صادرات المنتجات الزراعية؛
اتفاق الشراكة الأوروبية.

تتناول الورقة البحثية موضوع التكامل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، الذي يتخذ شكل إنشاء منطقة التجارة الحرة من خلال التفكيك الكلي والتدريجي للتعريفات الجمركية على السلع والخدمات بما في ذلك المنتجات الزراعية. الهدف من هذه المقالة هو إظهار آثار اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر على صادراتها من المنتجات الزراعية، خاصة الخضر والفواكه من خلال تحليل التجارة الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وكذلك استخدام اختبار العينات المطابقة للحصول على نتيجة ذات دلالة إحصائية. وأظهرت نتائج الدراسة أن اتفاق الشراكة الاقتصادية الأوروبية لم يسمح بانتعاش الصادرات الزراعية الجزائرية.

Abstract

Keywords

The article deals with the issue of economic integration between the European Union and Algeria, which takes the form of establishing a free trade area through the total and progressive dismantling of tariffs on goods and services. The aim of this article is to show the effects of the Free Trade Agreement between Europe and Algeria on its exports of agricultural products, especially vegetables and fruits, by conducting a descriptive and analytical analysis of bilateral trade between Algeria and Europe, as well as using the matching samples test. The results of the study showed that the European Economic Partnership Agreement did not allow the recovery of Algerian agricultural exports.

Economic Integration;
Foreign Trade;
Agricultural Product Exports;
European Partnership Agreement.

✉ المؤلف المرسل: ميموني شهرزاد، الإيميل: mimounichahra@yahoo.fr

1. مقدمة:

مبدأ التجارة الحرة هي عقيدة يدافع عنها العديد من الاقتصاديين بفضل مزاياها العديدة على البلدان التي تشارك في التجارة الدولية. تبلور الانفتاح التجاري الجزائري بتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية للاستفادة من المزايا التفضيلية التي تم التفاوض عليها في هذه الاتفاقيات.

إن تنوع الاقتصاد والصادرات الجزائرية هي الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة للدولة التي تطبقها استجابة لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية والتي تؤثر على مواردها من النقد الأجنبي وعلى توازن ميزانيتها العامة .

الزراعة هي أحد القطاعات التي خضعت لإصلاحات متتالية منذ عام 2000 مع تنفيذ خطة التنمية الزراعية الوطنية من أجل استغلال الإمكانيات التي يتيحها هذا القطاع. وتعتمد السلطات العامة على القطاع لرفع احتياطات الدولة من العملة الصعبة من خلال زيادة صادراتها من المنتجات الزراعية بما في ذلك المنتجات ذات المزايا النسبية.

يعتبر وصول المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الخارجية وخاصة الأوروبية خطوة هامة لتنمية تجارتها الخارجية. وبالتالي، الجزائر تكثف علاقاتها التجارية مع الدول من خلال التوقيع ، في جملة أمور ، على اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي لإقامة منطقة التجارة الحرة ، والذي يعتبر أكبر المنتجين والمصدرين الرائدة في العالم للمنتجات الزراعية من خلال سياسته الزراعية المشتركة.

من الناحية النظرية ، يمكن أن يؤثر التكامل الاقتصادي تأثير إيجابي أو سلبي على المبادلات من خلال إنشاء أو تحويل التبادلات بين الشركاء التجاريين. علاوة على ذلك ، يختلف تحرير التجارة في المنتجات الزراعية عن المنتجات الصناعية في أن للزراعة مصلحة مزدوجة ؛ فمن ناحية، على المستوى الوطني يعتبر قطاعاً متعدد الوظائف للدول ومن ناحية أخرى على الصعيد الدولي حيث يعتبر قطاعاً حساساً في المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى إلغاء جميع أشكال الدعم والإعانات لصالح القطاع الزراعي.

في إطار اتفاقية الشراكة ، تحرير التجارة الزراعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتبع الشروط التي تم التفاوض عليها والمصادقة عليها من قبل الشريكين والتي تتوافق مع الأنظمة الدولية. أثار القطاع الزراعي اهتمام الجزائر التي تسعى إلى ضمان الأمن الغذائي الوطني وتشجيع المزارعين على رفع قدراتها الإنتاجية والتصديرية إلى الدول الأوروبية التي لا تزال من مورديها وعملائها الأساسيين.

1.1. إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق ذكره، تكمن الإشكالية في تحديد الآثار المترتبة عن اتفاقية الشراكة الأوروبية على تنمية الصادرات الزراعية الجزائرية من الخضر والفواكه إلى الاتحاد الأوروبي. نتائج هذه الاتفاقية تعكس الآثار الفعلية للتجارة الحرة على المزارعين المحليين وتسمح للسلطات باتخاذ التدابير الملائمة لترقية الصادرات الزراعية الجزائرية.

2.1. أسئلة الدراسة:

إضافة إلى هذه الإشكالية ، يمكن صياغة سؤالين فرعيين على النحو التالي :

- هل المفاوضات لتحرير التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية ضمن اتفاقية الشراكة الأوروبية تحفز الصادرات الزراعية الجزائرية ؟

- ما هي القدرة التنافسية والتصديرية الجزائرية في المنتجات الزراعية ؟

3.1. فرضيات الدراسة:

ويستند العمل على الفرضيتين الموالتين:

- توسيع الأسواق بموجب اتفاقية الشراكة الأوروبية يرفع من صادرات المنتجات الزراعية ذات المنشأ الجزائري.

- الانفتاح التجاري يعزز المنافسة مما يضع الجزائر أمام صعوبات للحصول على أجزاء من السوق الأوروبية بسبب عدم جاذبية المنتجات الوطنية مقارنة بالمنتجات المنافسة.

4.1. منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لما ورد من الإحصائيات والبيانات الموثقة ليتسنى لنا استخلاص النتائج منها، وكذا الاستعانة باختبار إحصائي لتحديد آثار الاتفاقية على الصادرات الجزائرية.

5.1. نموذج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة وتحديد مدى صحة الفرضيات ، تم تنظيم العمل إلى ثلاث نقاط :

أولاً ، نقدم وجهة نظر النظرية الاقتصادية حول التكامل الاقتصادي وتأثيراته على التجارة الخارجية ، ثانياً نقوم بتحليل شروط تحرير المبادلات التجارية الزراعية ضمن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وثالثاً يتم تحديد تأثير هذه الاتفاقية على الصادرات الزراعية من الجزائر باستخدام اختبار العينات المطابقة لسنة 2004 و 2017.

2. آثار التكامل الاقتصادي في النظرية الاقتصادية :

يسعى مبدأ التجارة الحرة إلى تعزيز تنمية التجارة الدولية عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والتنظيمات الوطنية التي قد تحدّ من استيراد السلع والخدمات. يركز أساس هذا النظام على النظريات الاقتصادية الكلاسيكية للتقسيم الدولي للعمل والميزة النسبية. ووفقاً لهذه النظريات ، فإن التقسيم الدولي للعمل يؤدي إلى تعظيم ثروة كل الدولة المنافسة ويساهم في زيادة حجم وقوة وريحية قطاع التجارة المحلية والتجارة الدولية مقارنة بالقطاعات الإنتاجية.

للاستفادة من مزايا هذه المبادلات، توقع الدول اتفاقيات تجارية ثنائية أو إقليمية التي تعبر عن تعهدات من الدول المختلفة للتعاون مع بعضها البعض في المجال التجاري والاقتصادي. الاتفاقات التجارية تختلف من حيث الأشكال ويعكس كل شكل منها درجات مختلفة من التكامل الاقتصادي. نتناول في هذه النقطة أنواع التكامل الاقتصادي وتأثيره على المبادلات الدولية في النظرية الاقتصادية.

1.2. التكامل الاقتصادي:

التكامل الاقتصادي هو الشكل الأكثر تفصيلاً الذي يمكن أن تتخذه اتفاقية التجارة الإقليمية ، حيث يتم تمييزه بعدة درجات اعتماداً على ما إذا كان أكثر أو أقل تقدماً وتوسعا في المفاوضات والأهداف التجارية.

ويميز Bella Balassa أربعة أشكال: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي.

تهدف منطقة التجارة الحرة إلى إلغاء وتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع والخدمات بين مجموعة من البلدان في منطقة جغرافية معينة. ونظام التجارة الخارجية بين هذه المجموعة مع الدول خارج المنطقة يتبع السياسات التجارية المنتهجة لكل دولة ، ومن ناحية أخرى إذا التزمت مجموعة الدول بسياسة تجارية مشتركة من خلال تطبيق تعريفية خارجية مشتركة تصبح منطقة التجارة الحرة اتحاداً جمركياً الذي يشمل زيادة الكفاءات الاقتصادية والثقافية والسياسية وإقامة علاقات أوثق بين البلدان الأعضاء.

في كلا النوعين من التكامل يتعلق الأمر بحركة السلع لا غير، أما بالنسبة لحركة الأشخاص وورأس المال فهي مرخصة في السوق المشتركة أين يتمكن الأعوان الاقتصادية من خلالها بيع وشراء السلع والخدمات بدون رسوم جمركية. عندما تنسق هذه الدول سياساتها الاقتصادية وتبني عملة موحدة وتوحد سياساتها النقدية والمالية، السوق المشتركة تصبح اتحاداً اقتصادياً ونقدياً.

تم إنشاء العديد من هذه التكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي ، مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، واتفاقيات التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية -نافتا -NAFTA- ، والسوق المشتركة لدول جنوب أمريكا اللاتينية - ميركوسور - MERCOSUR - منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية - GZALE - ، واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية - AFCFTA - ما إلى ذلك ، ولكن العديد من الاتفاقات لا تزال في مرحلة منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي.

يمكن اعتبار إنشاء مناطق التكامل الاقتصادي عقبة في طريق المحادثات المتعددة الأطراف واستبعاد البلدان التي لا تشارك فيها. علاوة على ذلك ، يمكن اعتبارها مصدراً للنمو الاقتصادي من خلال إقامة التجارة الحرة ، تحفيز المنافسة والابتكار بين الدول.

إن آثار التكامل الاقتصادي على الدول تم دراسته في النظرية الاقتصادية من خلال تيارين وفق السياقات السياسية والاقتصادية الأكثر أهمية في تلك الفترة: أولاً النظريات الكلاسيكية التي تتناول إيجابيات وسلبيات التكامل وتسمى بالتحليل الساكن وثانياً النظريات الجديدة التي تحدد الآثار الديناميكية لهذه الاتفاقيات.

1.1.2. الآثار الساكنة:

يعتبر جاكوب فينر Jacob Viner أول اقتصادي يحدد الأثر الاقتصادي للتكامل الاقتصادي على الدول الشريكة في عمله "قضية الاتحادات الجمركية 1951" بتعريف وربط الآثار الساكنة إلى التغيير الأولي في سلوك الفاعلين الاقتصاديين.

تحدد هذه التأثيرات من خلال التمييز بين آثار إنشاء أو آثار تحويل التجارة التي تظهر في عامل إعادة توزيع عوامل الإنتاج كرد فعل على إزالة الرسوم الجمركية داخل المنطقة.

تحدث الآثار الإيجابية عندما تنتقل التجارة من منتج بأعلى تكلفة إلى منتج بأقل تكلفة بين الدول الأعضاء أين يتم من خلاله خلق تجارة جديدة الناجمة عن المزايا النسبية للدول. وفقاً لـ J. Viner ، خلق تجارة بين الدول يزيد من رفاهية البلد ويحسن الرفاهية الإقليمية ويحدث تغييراً في الاستهلاك. في حين أن تحويل التجارة يقلص المبادلات ويُحْمِل تكاليف إضافية للدولة. بينما يظهر أثر التحويل التجاري عندما تتحول الواردات من بلد غير عضو الذي ينتج بأسعار منخفضة إلى بلد عضوينتج بأثمان مرتفعة. الدافع أو المانع لتشكيل منطقة التجارة الحرة يكمن في المقارنة بين آثار خلق التجارة و آثار تحويل التجارة.

في حالة وجود تجارة مكثفة بالفعل بين الدول ، فإن توقيع اتفاقيات التجارة الإقليمية يكون له أثر إنشاء التجارة التي يطلق عليها "الشركاء التجاريون الطبيعيون". بالنسبة لـ P. Krugman ، الاتفاقيات التفضيلية تكلف أقل من المبادلات العادية بين الدول وأن تكاليف النقل تؤثر على حجم المبادلات ؛ إذا كانت التكاليف مرتفعة تركز التجارة على المستوى الإقليمي وارتفاع تكوين الكتل التجارية الإقليمية يزيد من الرفاهية ، لأن المكاسب المتولدة من ذلك تكون أكبر من تحويل التجارة.

2.1.2. الآثار الديناميكية:

نظراً لأن تأثير التكامل الاقتصادي على الرفاهية لم يمكن تقييمه بشكل كامل عن طريق التحليل الساكن في السنوات الستينيات ، أدخل الاقتصاديون مثل بيلا بالاسا Bella Balassa (1962) وكوبر وماسيل Cooper et Massell (1965) بعداً جديداً للأبحاث في المجال وأضافوا مفهوم الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي.

وفي هذا السياق، الأسباب والآثار الاقتصادية المترتبة على إنشاء التكامل الاقتصادي تتجاوز المبررات التجارية. يذكر بيلا بالاسا بعض الآثار المترتبة بما في ذلك "الاقتصاديات على النطاق الواسعة، التغيير التكنولوجي ، أثر التكامل على هيكل السوق والمنافسة ، نمو الإنتاجية والمخاطر والنشاط الاستثماري" (Balassa, 1961, p117). أما بالنسبة لشيف ووينتيرز Schiff et Winters ، يحددان التأثيرات الديناميكية للتكامل الاقتصادي على أنها أي شيء يؤثر على معدل النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والمدى الطويل للدول الأعضاء المشاركة في اتفاقية التكامل (Schiff and Winters, 1998, p 179).

ترتبط التأثيرات الديناميكية بتحسين ظروف وفعالية أداء وتشغيل الشركات، أي آثار إعادة الهيكلة التي لا يزال من الصعب تقييمها كميًا. هذه الآثار لها تأثيرا عميقا على النشاط الاقتصادي أكثر من الآثار الثابتة حيث تمثل هذه الأخيرة الإقليمية القديمة على عكس الآثار الديناميكية التي تمثل الإقليمية الجديدة. الآثار المتباينة للتكامل الاقتصادي التي قدمتها الأدبيات الاقتصادية تتعلق بالتكامل بين الدول المتقدمة التي ليس لديها أي تأخير في المجال الاقتصادي على عكس البلدان النامية. هذه الأخيرة تحدد الدافع للمشاركة في التكامل الاقتصادي من خلال المكاسب والخسائر المتوقعة.

تمثل الاتفاقيات الإقليمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب عاملاً من عوامل دمج هذه الأخيرة في الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك يعرف الأدب الاقتصادي محددات اندماجهم كالتالي.

3.1.2. المحددات الاقتصادية لاتفاقيات التكامل بين الدول النامية:

إن دوافع الدول النامية للمشاركة في التكامل الاقتصادي تتحدد من خلال عدة عوامل، بما في ذلك العوامل الاقتصادية، عوامل السوق وعوامل التجارة.

أ. العوامل الاقتصادية:

تركز نظرية التكامل بشكل واسع على التوزيع الأمثل للموارد الإنتاجية . البلدان النامية تعتبر التكامل ليس كأداة السياسة التجارية فحسب لكن أيضا كأداة للتنمية الاقتصادية التي تعتمد على تنفيذ المشاريع المشتركة في الميدان. تبين النظرية الكلاسيكية أن حجم الدولة اقتصاديا له دور في تحديد الآثار المتوقعة من التكامل الاقتصادي، بحيث كلما ارتفع الناتج المحلي الخام للدولة، كلما تضاعفت الفوائد B.Balassa يرى أن مكاسب التكامل تعتمد على حجم البلدان ومعدل نموها الاقتصادي. أما بالنسبة لكرينين Kreinin، فيؤكد أن المكاسب المحتملة من الاندماج يمكن ملاحظتها بوضوح في الدول الصغيرة ومتوسطة الحجم عندما تتم التجارة مع دولة كبيرة، طالما كان هناك طلب أكبر على صادراتها من الدولة ذات القدرة الشرائية العالية.

وفقاً لفيليكومارينوف Velko Marinov، في السوق الكبيرة تتجلى مزايا الاقتصاديات الصغيرة من خلال تحسين هيكل إنتاجها وكفاءتها ، وأن هذه الآثار تتحقق على المدى المتوسط والطويل ليس على المدى القصير ؛ بعبارة أخرى للآثار الديناميكية إيجابية أكثر جوهرية بالنسبة للدول ما يفسر سلبية الآثار الساكنة على المدى القصير. من ناحية أخرى، بعض الاقتصاديين يزعمون أن المكاسب المحققة غير متكافئة وغالبا ما تكون لصالح الدولة الكبيرة على حساب البلد الصغير الذي يضطر للتكيف مع الهيكل الاقتصادي والأسعار لتلك الدول.

(1996 Helleiner و 1999 Marinov)

ب. العوامل المرتبطة بالسوق:

الآثار الإيجابية التي تتوقعها البلدان النامية من التكامل الاقتصادي تمكنها من التخصص في إنتاج سلع معينة، في تحسين قدرتها التنافسية وتخفيض البطالة وزيادة الدخل القومي. تحويل التجارة وتغيير التوزيع الجغرافي للإنتاج يؤدي إلى إعادة توزيع العمالة من قطاعات أقل إنتاجية إلى قطاعات أكثر إنتاجية ذات قيمة مضافة مرتفعة. وفقاً لفينر Viner يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه خطوة نحو التجارة الحرة وأخطوة نحو السياسة الحمائية التي تمكن البلدان النامية من دعم تنميتها الصناعية وحماية الصناعات الناشئة، وتحقيق الاقتصاديات السلمية وإحلال الواردات. وعلاوة على ذلك ترى البلدان النامية أن مبادرات التكامل تسمح لها بالاستمرار في تحرير تجارتها الخارجية وإلغاء القيود التي تعتبر كجزء من برنامجها المتفق عليه مع المنظمات الدولية لتحقيق الاستقرار، من أجل تعزيز القدرة التنافسية الدولية. وتعتبر البلدان النامية الاندماج كأداة لزيادة القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي. البلدان التي تنتج سلعة منافسة تستفيد أكثر من التكامل من الدول التي تنتج سلعة تكميلية (Viner 1950). كلما كان تباين في أسعار نفس السلع كلما ارتفعت الفوائد خاصة بالنسبة للبلدان النامية في منتجات القطاع الأولي.

ج. العوامل المرتبطة بالتجارة:

إن التكامل الاقتصادي يرفع من حجم السوق ويلغي التعريفات الجمركية الأصلية والأولية لتشجيع التجارة البينية والوصول إلى درجة مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية الإقليمية على حساب التجارة مع باقي دول العالم (Lispey 1960). ويقاس نجاح اتفاقية التكامل بالزيادة في حصة التجارة البينية والإقليمية في إجمالي التدفقات التجارية للدول الأعضاء.

في مجال التعاون الإقليمي، تُجري البلدان النامية إصلاحات اقتصادية وتلتزم بمواصلة ديناميكية الإصلاح. كدولة في طريق النمو وقعت الجزائر عدة اتفاقيات للاستفادة من الآثار الإيجابية من المبادلات التجارية مع الدول بإبرام اتفاقيات تجارية ثنائية مع تونس والأردن واتفاقيات إقليمية مع الاتحاد الأوروبي والدول العربية قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي. في هذا العمل، نركز على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي أساسي للجزائر.

3. تدابير تحرير التجارة في المنتجات الزراعية في اتفاقية الشراكة الأوروبية مع الجزائر

يعتبر الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي أنجح قوة إقليمية للتكامل الاقتصادي، حيث اتبع هذا الأخيرة منطق التكامل من خلال التفاوض على اتفاقيات تفضيلية مع الدول المجاورة. أما بالنسبة لعلاقاته مع بلدان البحر الأبيض المتوسط كانت مندرجة في مشوار برشلونة في 1995، وكذا اتفاقيات الشراكة مع البلدان بغرض تطوير علاقات التعاون لإنشاء مناطق ازدهار مشتركة وتحرير التجارة في المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية وصيد الأسماك. توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودخولها حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 يهدف اقتصاديًا إلى إنشاء منطقة التجارة حرة في عام 2020 للمنتجات الصناعية والزراعية بشكل تدريجي من خلال الاستفادة من التفضيل التعريفي. تُنشأ منطقة التجارة الحرة وفقاً لأحكام اتفاقية الجات GATT لعام 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع والملحقة باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.

فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، تنطبق الاتفاقية على المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة في الجزائر أو الاتحاد الأوروبي والتي تدرج تحت الفصل الأول إلى الرابع والعشرين من التعريفات الجمركية المنسقة والتعريفات الجمركية الجزائرية وكذلك للمنتجات المذكورة في الملحق 1 للاتفاقية.

يبين الفصل 2 من اتفاقية الشراكة كيفية تحرير التدريجي للتجارة في المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة ومنتجات الصيد ذات المنشأ الجزائري والاتحاد الأوروبي والتي تم كلا الشريكين: القيود الكمية والتدابير ذات الأثر المماثل المطبقة تم إلغاؤها فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. هذه الأخيرة تعفي بعض المنتجات الجزائرية من الرسوم الجمركية، مع تخفيض جزئي في الرسوم الجمركية أو بفرض حصص تعريفية.

تخضع صادرات المنتجات الزراعية المنتجة في الجزائر والتي تدرج في إطار البروتوكول 1 من الاتفاقية من تخفيض في الرسوم الجمركية والرسوم المماثلة بما يعادل 40 إلى 100٪. أما الصادرات التي تتجاوز الحصص التصديرية تخضع لرسم جمركي منصوص عليه في الاتفاقية وحسب التعريفات الجمركية النافذة.

زيادة على ذلك، صادرات المنتجات الزراعية الموسمية من الجزائر إلى أوروبا مقيدة بجدول زمنية أين تصدر على مدى فترات معينة، ولا سيما البطاطس المبكرة والطماطم والقرنبيط، البازلاء والقرعة وغيرها من المنتجات.¹

فيما يتعلق بالواردات من المنتجات الزراعية من الاتحاد الأوروبي، فإنها تخضع للرسوم الجمركية والرسوم المماثلة من 5 إلى 30 ٪. يتم تخفيضها بنسب تتراوح بين 20 و 100 ٪ في حدود الحصص التعريفية المحددة. المنتجات الزراعية ذات المنشأ الجزائري المعنية بالتفكيك الجمركية تختلف من حيث النوع والعدد مقارنة بتلك المستوردة من أوروبا.²

بعد خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وقصد تلبية طموحات التنمية في البلاد ورفع مستوى الشركات الجزائرية، ولأسباب الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر عند تطبيق التفكيك الجمركية، قدمت الجزائر في شهر جوان 2010 طلباً لمراجعة الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بالامتيازات الجمركية للمنتجات الزراعية والغذائية. وشرعت الدولة في سبتمبر من نفس السنة في إغلاق 36 حصص زراعية وغذائية ممنوحة للاتحاد الأوروبي.

بعد مدة عامين من التفاوض، اتفق الطرفان على تعديل الجدول الزمني للتفكيك والكميات المستوردة والمخططة في البداية وفقاً لأحكام البروتوكولين 2 والبروتوكولات 5 وبدأ تشغيل النظام الجديد منذ 1 يناير 2012 إلى غاية 2020.³ يتعلق الأمر بمراجعة 36 حصص تعريفية جمركية، منها 34 خاصة بالمنتجات الزراعية واثنين بندين للمنتجات الزراعية المصنعة، وتمثل في:

- إلغاء 25 حصة جمركية للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي.
- إعادة فتح 9 حصتين تعريفية تفضيلية للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي.
- إلغاء التفضيل التعريفي لمنتجين (2) من المنتجات الغذائية المصدرة من الاتحاد إلى الجزائر في مقابل دفع تعويض للاتحاد الأوروبي لتغطية خسارة الرسوم الجمركية المحتملة من طرف أوروبا.

الغرض من مراجعة الامتياز الزراعي تكمن في دعم نجاح سياسة التجديد الزراعي والريفي التي طبقتها الجزائر في سنة 2010، ومنح الدعم الضروري للمزارعين المحليين وكذلك الحفاظ على حماية الإنتاج الوطني من خلال استعادة وتحميد معدلات الرسوم الجمركية لعدة منتجات. تواصلت المفاوضات إلى غاية 2018 أين عقدت الجزائر العديد من الجلسات مع الاتحاد الأوروبي، حيث في المجال الزراعي وقع الطرفان على اتفاقية تمويل لبرنامج دعم القطاع بهدف دعم صناعة الأغذية الزراعية وإدارة المياه ومكافحة التلوث. وأكد التقرير الذي أعدته اللجنة لأوروبية حول علاقاتها الاقتصادية مع الجزائر على ضرورة تعزيز بعض الزراعات الإستراتيجية وزيادة كمية المنتجات الجزائرية وتحسين نوعية السلع المصدرة. وفي إطار التعاون الثنائي بين الطرفين، طبق برنامج العمل التحريبي للتنمية الريفية والزراعة في الجزائر (PAP-ENPARD 2015-2018) الذي يهدف إلى تدريب المدربين في مجال تنشيط القطاع وتطوير الصادرات الزراعية.

تركز اتفاقية الشراكة إلى حد ما على تسهيل النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية الناشئة من الطرفين ولا تتناول سياسة الدعم المحلي ودعم الصادرات. لهذه الاتفاقيات آثار على الاقتصاد الوطني والميزان التجاري للمنتجات الزراعية للدول الجزائرية. لمعرفة إذا كانت سلبية أو إيجابية بالنسبة للجزائر يترتب علينا القيام بدراسة تحليلية لصادرات الخضر والفواكه من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي.

3. آثار اتفاقية الشراكة الأوروبية على صادرات الزراعة من الجزائر إلى أوروبا

تعتبر التجارة العالمية في المنتجات الغذائية، التي تختلف عن القطاعات الأخرى، قضية اقتصادية وجيوسياسية وقضية أمن غذائي، أين تهيمن البلدان المصدرة الرئيسية بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين على الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية.

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية لأكثر عشرة دول مصدرة من 1,146 مليار دولار أمريكي في 2005 إلى 1,258 مليار دولار أمريكي في 2016. وانخفضت حصة صادرات الاتحاد الأوروبي بنسبة 14.7٪، حيث بلغت 44.2٪ في 2005 و 37.7٪ في 2016، بينما ارتفعت صادرات البرازيل والصين بنسبة 19.5٪ و 41.2٪ على التوالي في 2016 مقارنة ب 2005.⁴

في إطار الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، تستفيد الجزائر من تصدير مقيد إلى الأسواق الأوروبية وفقاً لجدول تفكيك التعريفات الجمركية. عدم تجانس البلدين من حيث مستوى التنمية والإنتاج والتجارة الخارجية في المنتجات الزراعية يؤدي إلى اختلال التوازن التجاري لصالح البلدان الثمانية والعشرين بدلاً من الدولة الواحدة.

تعتبر الجزائر مستوردا صافيا للحبوب أين بلغت قيمة هذه الواردات 2.7 مليار دولار أمريكي لعام 2017، مرتين مما كانت عليه في عام 2005. و واردات الحبوب من أوروبا تمثل 43٪ في 2005 و 32٪ في 2017 من إجمالي الواردات، مما يجعلها المورد الرئيسي للجزائر. أما بالنسبة للصادرات الزراعية من الجزائر فهي تتكون بنسبة كبيرة من الخضر والفواكه، مما يدفع بنا إلى تحليل صادرات هذا النوع من المنتجات إلى أوروبا.

لتحديد الآثار المترتبة لاتفاقية الشراكة على صادرات الخضر⁵ والفواكه⁶ من الجزائر ، نقدم أولاً باختصار مستوى التبادل التجاري الجزائري الأوروبي لهذين النوعين من المنتجات، في حين نبين حجم هذه الصادرات بالنسبة للصادرات الجزائرية نحو العالم.

مع بقية الدول، سجلت الجزائر عجزاً زراعياً كبيراً في الفترة ما بين 2001 و2017. بلغت قيمة الواردات الإجمالية (الخضر والفواكه) 164 مليون دولار أمريكي في عام 2001 وقيمة الصادرات 15 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة ، أي سجلت عجزاً قدره 149 مليون دولار أمريكي. ارتفع هذا الأخير بشكل حاد في عام 2017 ليصل إلى - 567 مليون دولار أمريكي.⁷

وفقاً للإحصاءات الواردة في الجدول -1-، يمكن ملاحظة أن قيمة صادرات الخضر نحو العالم قد ارتفعت في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة صادرات الفواكه. ، حيث ارتفعت قيمة صادرات الخضر والفواكه إلى العالم ، على التوالي ، بنسبة 34٪ و399.6٪ عام 2017 مقارنة بعام 2001.

الجدول 1: صادرات الجزائر من الخضر والفواكه نحو العالم وأوروبا

الوحدة: 1000 دولار أمريكي

	2017	2010	2005	2001		
الخضر	6 013	5 207	1 109	4 498	العالم	
	242	497	573	4 476	أوروبا (28)	
الفواكه	52 608	22 701	19 311	10 528	العالم	
	29 085	18 169	16 488	9 532	أوروبا (28)	

المصدر: <https://www.trademap.org>

وتجدر الإشارة إلى أن حصة الصادرات الزراعية من الخضر والفواكه ذات المنشأ الجزائري بالنسبة للصادرات العالمية لسنة 2017 لا تمثل إلا 0 % أما نسبة الصادرات الأوروبية للفواكه تمثل 26,5 % وبالنسبة للخضر 35 % لسنة 2017⁸. وهذا ما يبين حجم وإمكانيات المنافسة الأوروبية وضعف القدرات التصديرية الجزائرية في القطاع الزراعي.

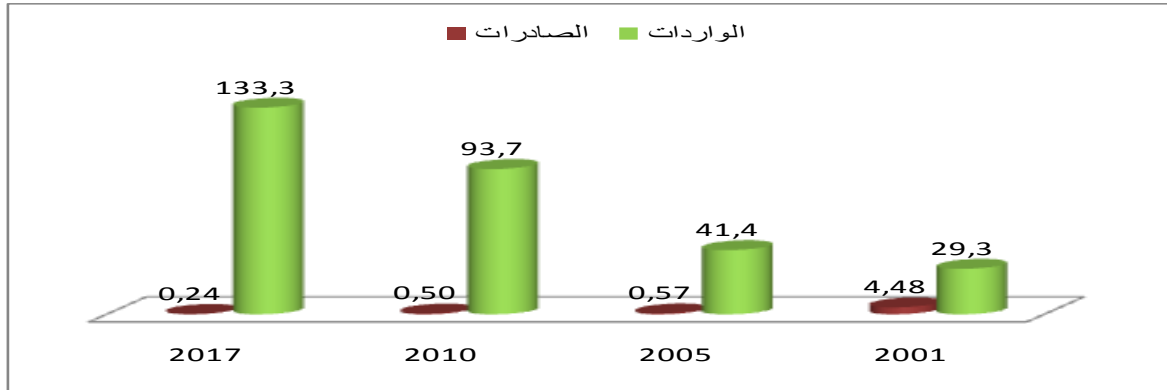
1.3. التجارة الثنائية للخضر والفواكه بين الجزائر وأوروبا:

تشير نفس الإحصائيات في الجدول -1- إلى أن 99.5٪ و90.5٪ من إجمالي صادرات الجزائر من الخضر والفواكه في عام 2001 كانت موجهة نحو أوروبا ، وخاصة إلى فرنسا ، مما يجعلها زبوناً الوحيد قبل دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 2005. فرنسا وأوروبا هما أيضاً من الموردين الرئيسيين للجزائر للمنتجات الزراعية ، خاصة الحبوب والبن والشاي والفواكه والخضروات . ومن ثم فإن الجزائر تسجل عجزاً تجاري بالنسبة للخضر والفواكه كما هو مبين في الشكلين 1 و2.

1.1.3 التبادل التجاري للخضر

يبين الشكل 1- صادرات وواردات الجزائر من الخضر نحو الدول الأوروبية لأربعة سنوات والذي يفصح مدى تطور المبادلات التجارية بين الطرفين.

الشكل 1 : مبادلات الخضر بين الجزائر وأوروبا (مليون دولار أمريكي)



المصدر : <https://www.trademap.org>

وفقاً للرسم البياني وبعد قراءة دقيقة للأرقام نلاحظ فجوة كبيرة بين واردات وصادرات الخضر بين عامي 2001 و 2017 وهذا ما يعكس الارتفاع المستمر في عجز الميزان التجاري الجزائري بالنسبة للخضر. الواردات ارتفعت بشكل مستمر من 29,3 إلى 133,3 مليون دولار مقابل انخفاض الصادرات بشكل ملحوظ من 2001 إلى 2017 لتمثل 51,6% و 4% فقط من الصادرات نحو العالم بالنسبة للسنتين. علاوة على ذلك ، فإن هذا الانخفاض في قيمة الصادرات نحو أوروبا يقابله زيادة في الصادرات نحو الدول العربية في سياق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GZALE التي انضمت إليها الجزائر منذ عام 2009 ؛ أين أصبحت دولة قطر والكويت وتونس والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الزبائن الخمسة الأوائل منذ عام 2009 حتى عام 2017. صدرت الجزائر أنواع مختلفة من الخضر نحو أوروبا في 2017 وشملت البطاطس الطازجة أو مبردة بقيمة 115000 دولار أمريكي، بقول قرنية مقشورة أو غير مقشورة بـ 21000 دولار أمريكي، البصل بـ 25000 دولار أمريكي وخضر أخرى طازجة أو مبردة بقيمة 49000 دولار أمريكي، و 32000 دولار أمريكي لبقية الخضر. تدل هذه الأرقام إلى أن 47% من الصادرات الإجمالية إلى أوروبا تتمثل في منتج البطاطس و 53% في الخضر الأخرى وتصدر بانتظام إلى فرنسا وإسبانيا وإيطاليا.⁹

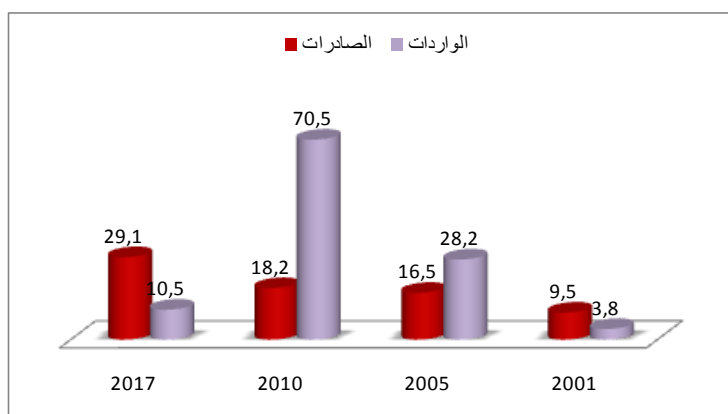
ونستنتج من هذه الأرقام أن قيمة صادرات الخضر جد منخفضة ولا تغطي سوى نسبة 0,15% من الواردات في عام 2017 ، وهي نسبة ضئيلة للغاية. مع العلم أن تصدير البطاطس المبكرة يخضع من 1 جانفي إلى 31 مارس إلى تخفيض جمركي بنسبة 100% في حدود حصة تقدر 5000 طن، وإذا تجاوزت هذا الوزن أو مدة التصدير فإنه يخضع للتعريف الجمركي العادية. أما الأنواع الأخرى من الخضر بالخصوص تلك المنافسة للخضر الأوروبية، فتخضع لنفس النظام أي تصدر بدون رسوم جمركية في فترات محددة في الاتفاقية.¹⁰

2.1.3 التبادل التجاري للفواكه :

وفقاً للإحصائيات المبينة في الجدول 1-، قيمة صادرات الفواكه تجاوزت قيمة صادرات الخضر من الجزائر نحو العالم بما في ذلك أوروبا للسنوات الأربعة. بالنسبة لنفس الفترة، يتبع التبادل الثنائي نفس التوجه حيث ارتفعت قيمة واردات الجزائر من الفواكه من 2001 إلى 2010 لتصل إلى 70,5 مليون دولار أمريكي في 2010. على العكس في سنة 2017، تراجعت قيمة فاتورة الاستيراد بـ: 85% مقارنة بعام 2010 (الشكل 2-).

هذا الانخفاض في قيمة الواردات هونتيجة للتدابير الوقائية التي طبقتها الجزائر لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات. في عام 2017، منعت الجزائر استيراد الفواكه خلال مواسمها من جميع الدول، وفقاً لأحكام المادة 16 من الأمر رقم 03-04 المؤرخ 19 يوليو 2003 المتعلق بالقواعد العامة المنطبقة على عمليات استيراد وتصدير البضائع. أما الفواكه التي تأثرت بهذه المحظورات هي التفاح والكمثرى والسفرجل والفراولة والبطيخ والحمضيات الطازجة أو المجففة. ثم أعيد إدخال تدابير أخرى في عام 2018 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ 7 يناير 2018، حيث تم وضع نظام لقيود الاستيراد لمختلف المنتجات بما في ذلك الفواكه والخضروات. هذا الإجراء ساري المفعول حتى يتم استعادة توازن ميزان المدفوعات.

الشكل 2 : تبادل الفواكه بين الجزائر وأوروبا (مليون دولار أمريكي)

المصدر : <https://www.trademap.org>

حسب اتفاقية الشراكة تخضع صادرات الفواكه إلى تخفيض جمركي 100 % فوري عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وتمس الحمضيات، التين، التمر والمشمش. أما صادرات عنب المائدة الطازج، التوت، الفراولة والبطيخ تخضع لنظامين جمركيين : بدون رسوم جمركية عند تصديرها خارج موسم الإنتاج على عكس تصديرها في مواسمها الإنتاجية أين أوروبا تحمي منتجاتها من المنافسة الجزائرية بفرض رسم جمركي.

أما بالنسبة للصادرات الفواكه ذات المنشأ الجزائري، فيظهر في الرسم البياني أن قيمتها ارتفعت بانتظام بين عامي 2001 (9,5 مليون دولار أمريكي) و 2017 (29,1 مليون دولار أمريكي). من ناحية أخرى، انخفضت حصة الجزائر من صادرات الفواكه في السوق الأوروبية بشكل ملحوظ بنسبة 5% في عام 2005 مقارنة بعام 2001

وبنسبة 35% في عام 2017 مقارنة بعام 2005. حيث يقابل هذا الانخفاض الزيادة في حصة السوق التصديرية إلى روسيا والمغرب والولايات المتحدة وموريتانيا.

في المجموعة الأوروبية، بين سنة 2005 و 2017 ضاعفت الجزائر عدد شركائها لتصدير بعض الفواكه وبالأخص التمر الطازج أو الجاف بشكل رئيسي، وهو ما يمثل 99.88% من إجمالي صادرات الفواكه نحو الدول في عام 2017 مقابل نسبة 95% في عام 2005. أما النسبة المتبقية من الصادرات، فتكمن في صادرات الشمام والبطيخ إلى بولندا بقيمة 10000 دولار أمريكي في سنة 2017 وبعض الفواكه الأخرى.

تحليل الإحصاءات العامة لصادرات الجزائر نحو أوروبا تثبت أن قدرة الجزائر على تصدير الفواكه أحسن من صادرات الخضر ولكن بالرغم من ذلك تظل الصادرات هاشمية من حيث قيمتها ومن حيث عدد الأصناف المصدرة .

2.3. أثر اتفاقية الشراكة على صادرات الخضر والفواكه من الجزائر نحو أوروبا باستخدام اختبار العينات المرتبطة

توصلنا من خلال تحليل إحصائيات الصادرات من الخضر والفواكه ذات المنشأ الجزائري نحو أوروبا إلى أن قيمة الصادرات من الخضر انخفضت بطريقة مستمرة منذ 2001 إلى غاية 2017 أي قبل وبعد دخول حيز التنفيذ اتفاق الشراكة في 2005. بينما لاحظنا الزيادة المتواصلة في قيمة الصادرات من الفواكه في نفس الفترة.

من هذا المنطلق نسعى إلى معرفة إذا كانت هذه التغيرات في قيمة الصادرات قبل وبعد سنة 2005 لها دلالة إحصائية. نطبق لهذا الغرض اختبار العينات المطابقة لسنة 2004 و 2017 لإظهار إحصائياً تأثير الاتفاق على تنمية صادرات الخضر والفواكه الجزائرية. تعتبر سنة 2004 آخر سنة قبل التنفيذ الرسمي للاتفاقية بينما سنة 2017 تم اختيارها على أساس توفر أحدث الإحصاءات حول صادرات الخضر والفواكه نحو فئة الشركاء الأوروبيين (28 دولة) المستمدة من موقع مركز التجارة الدولية www.trademap.org.

يتم الاستعانة ببرنامج س.ب.س.س SPSS لتطبيق الاختبار اللامعلمي للعينتين المطابقة أو الغير المستقلة لـ ويلكوكسون للرتب ذات الإشارات Wilcoxon signed ranks كبديل لنظيره الاختبار المعلمي t للعينتين الغير المستقلة لكون أن أهم شرط المتمثل في الفرضية الإعتدالية لم يتحقق لإجرائه الاختبار المعلمي، أي أن البيانات ليس لها توزيع طبيعي لا سيما أن حجم العينات صغير لا يتجاوز 16 دولة مستوردة.

يعتمد الاختبار، الذي يدعم إحصائياً ارتفاع أو تراجع في قيم صادرات الخضر والفواكه على فرضيتين:

- H_0 الفرضية الصفرية : فرضية غياب التأثير - لا يوجد فرق بين متوسط قيمة الصادرات قبل اتفاق الشراكة في 2004 وبعد الاتفاق في 2017

- H_1 الفرضية البديلة: فرضية وجود التأثير - يوجد فرق بين متوسط قيم الصادرات بين 2004 و 2017.

أ- اختبار على صادرات الخضر:

نتائج اختبار WILCOXON الخاصة بصادرات الخضر ذات المنشأ الجزائري نحو الدول الأوروبية لسنة 2004 و 2017 متمثلة في الجدول رقم 1 رقم 2 كالتالي:

الجدول 1 : الإحصاء الوصفي لصادرات الخضر

Statistiques descriptives								
	N	Moyenne	Ecart type	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25e	50e (médiane)	75e
الخضر 2004 صادرات	12	23,5833	49,69810	,00	149,00	,0000	,0000	15,7500
الخضر 2017 صادرات	12	20,1667	43,41100	,00	135,00	,0000	1,5000	9,5000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

يبين الجدول أن متوسط قيمة الصادرات من الخضر إلى 12 دولة أوروبية انخفض في سنة 2017 مقارنة بسنة 2004 بـ 3400 دولار أمريكي حيث بلغت قيمة الصادرات 23,6 ألف دولار أمريكي في سنة 2004 و 20,2 ألف دولار أمريكي في 2017. ونلاحظ أن الجزائر رفعت صادرات نحو ستة دول أوروبية بينما انخفضت بالنسبة لأربعة دول كما هومبين في الجدول - 2-، أما باقي الدول فبقيت ثابتة.

الجدول 2 : اختبار الرتب لـ: Wilcoxon.

Rangs				
	N	Rang moyen :	Somme des rangs	
صادرات الخضر 2017 - صادرات الخضر 2004	4 ^a	6,63	26,50	
Rangs positifs	6 ^b	4,75	28,50	
Exaequo	2 ^c			
Total	12			

a. صادرات الخضر 2017 > صادرات الخضر 2004

b. صادرات الخضر 2017 < صادرات الخضر 2004

c. صادرات الخضر 2017 = صادرات الخضر 2004

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

أما القيم المتحصل عليها في الجدول -3- تشير إلى أن القيمة الاحتمالية للاختبار Pvalue تساوي 0,919 وهو أكبر من مستوى المعنوية $\alpha (0,05)$ ، وهذا يدفعنا إلى رفض الفرضية البديلة التي تقرر بتواجد فرق بين قيمة الصادرات قبل وبعد دخول حيز التنفيذ اتفاق الشراكة الأوروبية ونقبل الفرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود فرق معنوي ذات دلالة إحصائية بين قيمة الصادرات من الخضر في 2004 وفي 2017. وبالتالي يمكن الاستنتاج أن اتفاق الشراكة الأوروبية لم يؤثر على صادرات الخضر من الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي.

الجدول 3 : اختبار إحصائي لـ: Wilcoxon

Tests statistiques ^a	
	صادرات الخضر 2017 - صادرات الخضر 2004
Z	-,102 ^b
Sig. asymptotique (bilatérale)	,919

a. Test de classement de Wilcoxon

b. Basée sur les rangs négatifs.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

ب- اختبار على صادرات الفواكه:

بالنسبة لصادرات الفواكه نلاحظ في الجدول 4- أن الأسواق الأوروبية المستوردة للفواكه الجزائرية عددها يفوق الأسواق المستوردة للخضر والذي تقدر بـ 16 مقابل 12. حيث ارتفعت قيمة الصادرات الجزائرية وبلغ متوسطها لسنة 2017، 1,8 مليون دولار أمريكي ليسجل نسبة ارتفاع 133.7 % مقارنة بسنة 2004.

الجدول 4: الإحصاء الوصفي لصادرات الفواكه

Statistiques descriptives								
	N	Moyenne	Ecart type	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25e	50e (médiane)	75e
الفواكه 2004 صادرات	16	777,7500	2695,68622	,00	10848,00	,0000	,0000	120,0000
الفواكه 2017 صادرات	16	1817,8125	5260,86223	1,00	21098,00	15,5000	100,0000	692,2500

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج spss.

أما الجدول 5 - يبين أن ارتفاع عدد المستوردين توافق مع ارتفاع قيمة الصادرات لكل دولة ما عدا دولة واحدة أين انخفضت قيمة الصادرات.

الجدول 5 : اختبار الرتب لـ Wilcoxon

Rangs				
	N	Rang moyen :	Somme des rangs	
صادرات الفواكه 2017 - صادرات الفواكه 2004				
Rangs négatifs	1 ^a	8,00	8,00	
Rangs positifs	15 ^b	8,53	128,00	
Ex aequo	0 ^c			
Total	16			

a. صادرات الفواكه 2017 > صادرات الفواكه 2004

b. صادرات الفواكه 2017 < صادرات الفواكه 2004

c. صادرات الفواكه 2017 = صادرات الفواكه 2004

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج spss.

أما تأثير اتفاق الشراكة الأوروبية على صادرات الفواكه ذات المنشأ الجزائري، يمكن استنباطه من الجدول 6 ومقارنة قيمة القيمة الاحتمالية للاختبار Pvalue مع مستوى المعنوية α . بما أن قيمة هذه الأخيرة 5 % أكبر من 0,002 Pvalue ، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقرر أن يوجد فرق معنوي ذات دلالة إحصائية بين قيمة الصادرات من الفواكه بين سنة 2004 و 2017.

نستنتج من هذه النتائج أن اتفاق الشراكة الأوروبية له أثر على الصادرات الجزائرية من الفواكه نحو أوروبا وذلك لصالح سنة 2017 ذات القيمة المرتفعة لمتوسط الصادرات أي أثر إيجابي.

الجدول 6 : اختبار إحصائي ل Wilcoxon

Tests statistiques^a

	صادرات الفواكه 2017 - صادرات الفواكه 2004
Z	-3,103 ^b
Sig. asymptotique (bilatérale)	,002

a. Test de classement de Wilcoxon

b. Basée sur les rangs négatifs.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

4. تحليل النتائج:

يكشف تحليل التجارة الثنائية بين الجزائر والبلدان الأوروبية بموجب اتفاقية الشراكة عن عدة نتائج :

- زيادة العجز التجاري الجزائري وتدني قدرة الدولة على التصدير مقارنة بالدول الأوروبية.
- غياب خلق تبادل تجاري للخضر والفواكه لصالح الجزائر مع أوروبا والبحث عن أسواق جديدة خارج الأسواق الأوروبية لتصدير الخضر ذات المنشأ الجزائري خاصة الأسواق العربية.
- عدم تنوع السلع المعروضة للتصدير مما يحد من اقتحامها الأسواق الأوروبية ويضعف من قدرتها التنافسية
- اتفاقية الشراكة لها اثر ايجابي فحسب على تصدير منتج منفرد لا منافس له والمتمثل في التمر، بينما أثرها على الصادرات الكلية ليس بالنافع.

5. الخاتمة:

تمحورت الدراسة حول اثر التحرير التدريجي للتجارة الزراعية على الصادرات الجزائرية ضمن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. يهدف الحد من الحواجز الجمركية في منطقة التجارة الحرة من تنمية المبادلات البينية وزيادة الرفاهة لجميع الدول عبر التخصص والتقسيم الدولي للعمل. الجزائر لم تحقق مكاسب من المبادلات الزراعية مع الدول الأوروبية كون أن هذا الأخير يقلص النفاذ إلى الأسواق الأوروبية للفواكه والخضر ذات الأصل الجزائري من خلال إدخال نظام الحصص والقيود الزمنية، وفي ظل هذه الظروف ، تتضاءل فرص الجزائر في اقتناء حصص جديدة في السوق الأوروبية.

أظهرت نتائج تحليل التجارة الزراعية الثنائية ونتائج الاختبار الإحصائي عن صعوبة الجزائر في ترقية صادراتها من الخضر والفواكه خلال أثنى عشر سنة من المبادلات والتعاون الثنائي بين الدول. وفي ضوء هذه النتائج يتبين أن الأثر الفعلي المترتب عن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ليس بالاجباي على صادرات الجزائر الزراعية كون أن أوروبا متخصصة في المنتجات الزراعية ومنافس قوي للجزائر التي تكتسب إمكانات لتنمية زراعة بيولوجية ذات نوعية جيدة.

من أجل التوصل إلى التخفيض من عجزها التجاري الزراعي مع أوروبا، لا بد أن تكتسب الجزائر ميزة نسبية في صادرات هذه المنتجات ولا تُدخل صادراتها الزراعية في منافسة مباشرة مع المنتجين المحليين الأوروبيين، حيث يكون التصدير مفيداً للجزائر في الفترة التي تكون فيها المنتجات الجزائرية هي الوحيدة في السوق. لذلك أولوية الدولة والمنتجين تنحصر في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديث وميكنة الزراعة، وتعزيز نظام الجودة والامتثال لمعايير الصحة والصحة النباتية وتطبيق نظام الزراعة التعاقدية للحفاظ على الإنتاج والإنتاجية المستمرة. ورفع الصادرات الزراعية الجزائرية لا بد من الاعتماد على إستراتيجيات تنمية الصادرات من خلال رفع عدد الشركات المصدرة وزيادة في الاستثمارات المصدرة.

إن عجز الجزائر الحالي عن تصدير المنتجات الزراعية إلى أوروبا هو واقع مر للاقتصاد الجزائري وخاصة أن الجزائر على وشك تحرير بالكامل التبادل التجاري للسلع والخدمات مع أوروبا داخل منطقة التجارة الحرة التي تدخل رسمياً في التنفيذ في عام 2020. من هذا المنطلق يترتب على الدولة بدل جهود إضافية من خلال اتخاذ التدابير والقرارات المناسبة للنهوض بقطاع زراعي تنافسي. والسؤال الذي يطرح نفسه والذي يتطلب دراسة تحليلية وميدانية، ما هي محددات الصادرات الزراعية الجزائرية نحو أوروبا؟

6. الهوامش:

¹ اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الجزائر، بروتوكول 1 بشأن الترتيبات المطبقة على واردات الاتحاد من المنتجات الزراعية منشأة في الجزائر.

² اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الجزائر، بروتوكول 2 بشأن الترتيبات المطبقة على واردات الجزائر من المنتجات الزراعية منشأة في الاتحاد الأوروبي.

³ Journal officiel de l'Union européenne L 16/141 du 18.1.2019, « Actes adoptés par des instances créées par des accords internationaux, Décision n° 1/2018 du comité d'association UE- Algérie du 27 décembre 2018».

⁴ FAO (2018), « La situation mondiale des pêches et de l'aquaculture 2018. Atteindre les objectifs de développement durable» Rome, p43.

⁵ تشمل الخضرة: خضر ونباتات وجذور ودرنات، غذائية (الفصل 7) من منتجات من أصل نباتي (قسم الثاني) حسب التعريفات الجمركية الجزائرية والتعريفات المنسقة.

⁶ تشمل الفواكه: فواكه وثمار صالحة للأكل؛ قشور حمضيات وقشور بطيخ أو شمام (الفصل 8) من منتجات من أصل نباتي (قسم الثاني) حسب التعريفات الجمركية الجزائرية والتعريفات المنسقة.

⁷ www.trademap.org, (15-03-2020; 19:23)

⁸ الصادرات العالمية للفواكه تقدر بـ 76,5 مليار دولار أمريكي وصادرات الخضرة بـ: 119,6 مليار دولار أمريكي لسنة 2017، متاح على الموقع الإلكتروني: www.trademap.org، (20-03-2020; 14:02).

⁹ www.trademap.org (16-03-2020; 15:21)

¹⁰ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الجريدة الرسمية رقم 43 بتاريخ 22 جوان 2005 .

7. قائمة المراجع:

-باللغة العربية:

- 1) د.رامي صلاح جبريل (2020)، « تحليل البيانات خطوة بخطوة في SPSS »، النسخة الأولى، ليبيا.
- 2) باسكال سالان (2019)، «المنافسة وحرية المبادلات »، ترجمة محمد تملدو، الرباط.
- 3) د.عطا الله الزبون (2016)، «التجارة الخارجية» الأردن.
- 4) محمد، عمر مصطفى(2014)، «التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية»، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الأردن.
- 5) مخلد عبيد المبيضين (2012)، «الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة»، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
- 6) - ليلي عاشور حاجم (2001)، « ضرورة التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية الجديدة»، دار الكتب والوثائق العراقية، العراق.
- 7) بلقاسم، زايري (2013)، « اقتصاديات التجارة الدولية»، ابن النسيم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 8) محمد محمود إمام (2000)، « التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق»، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية.

-باللغة اللاتينية:

- 9) -Balassa, B. (1961), «The Theory of Economic Integration», Revue économique , 1964 , 15-1 , pp. 145-146
- 10) BESSAOUD, O., « L'agriculture et la paysannerie en Algérie : les grands handicaps », Communication au Symposium - Etat des savoirs en sciences sociales et humaines. CRASC-Oran- 20-22 septembre 2004, p10, p11
- 11) CNES, «Stratégie de développement de l'Agriculture », Algérie, Janvier 2003, p37.
- 12) DJENANE, A. (2001), « Les projets de proximité de développement rural intégré : objectifs, contenu et méthodes », Mars, Setif.
- 13) Helleiner, E. (1996), «International political economy and the greens», Journal New Political Economy, Vol 1, Issue 1, page 59-77
- 14) Marinov, V. (1999), «Economic Integration Theories and the Developing Counties», south-east european research centre, Greece, p164-177
- 15) Ministère du Commerce-DG Douanes (2012), « Accord d'Association entre l'Algérie et l'Union européenne, Nouveau.
- 16) Schiff, M. and Winters, A. L. (1998), Dynamics and politics in regional integration arrangements : An introduction, The World Bank economic review. Vol. 12, no. 2 , pp. 177-195.
- 17) Viner, J. (1950), « The Customs Union Issue|», Revue économique , 1951 , 2-6 pp. 801-802.

–المواقع الالكترونية :

18) www.commerce.gov.dz

19) www.douane.gov.dz

20) www.fao.org

21) www.joradp.dz

22) أمر رقم 04-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليوسنة 2003 يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، الجريدة الرسمية للجمهور للجمهورية الجزائرية / العدد 43

23) المرسوم التنفيذي رقم 02-18 المؤرخ 7 يناير 2018، مرسوم تنفيذي رقم 02-18 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018 يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد، الجريدة الرسمية للجمهور للجمهورية الجزائرية / العدد 1.

24) www.opu-lu.cerist.dz/.

25) www.wto.org.

26) www.trademap.org.